منطقة التبادل الحر الأورو-متوسطية و الفقر في الدول المتوسطية
Zone de libre échange euro-Med et pauvreté en Méditerranée

زايري بلقاسم* & أ.دربال عبد القادر
كلية العلوم الاقتصادية ، علوم التسيير و العلوم التجارية
جامعة وهران فاكس : 10 84 42 041
بريد إلكتروني : Zairibel@hotmail.com

ملخص البحث

تبين بعض الدراسات و التقارير عن وضعية التنمية البشرية و الفقر في العالم و المقدمة من طرف بعض المنظمات و الهيئات الدولية ، أن 5 %من مجموع سكان حوض البحر الأبيض المتوسط المعنيين بمسار برشلونة و برنامج الشراكة مع الاتحاد الأوروبي التي ستترافق مع تكوين منطقة تبادل حر يعيشون بأقل من 1 دولار يوميا ، كما أن إعادة تخصيص الموارد وصعوبة عمليات التصحيح ما بين القطاعات و برامج التعديل الهيكلي المطبقة في أغلبية هذه الدول أدت إلى ظهور أشكال جديدة من الفقر تختلف تماما عن الأشكال الكلاسيكية المعروفة . و تحاول العديد من هذه الدراسات النظرية و الكمية التنبؤ بالآثار المستقبلية لتكوين منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي على اقتصاديات هذه الدول و بالتالي على النواحي الاجتماعية و من خلال هذا التدخل سنحاول تحليل تطور ظاهرة الفقر و إشكالية في منطقو حوض البحر الأبيض المتوسط ، و محاولة التعرف على اثر تكوين منطقة التبادل الحر على الوضعية الاجتماعية للدول المتوسطية و خاصة ظاهرة الفقر بعد القيام بالتدمير الجمركي .

كلمات مفتاحية :

منطقة تبادل حر ، الفقر ، التنمية البشرية ، الدول المتوسطية ، الاتحاد الأوروبي ، التعديل و الانتقال الاقتصادي ، برنامج الشراكة .

يعرف الاقتصاد الدولي في الوقت الحالي اتجاها قويا نحو « الشمولية » و «الجهوية »وتنامي ظاهرة اندماج أسواق السلع و الخدمات ورؤوس الأموال . و الدول المتوسطية الشريكة للاتحاد الأوروبي لم تكن معزولة عن هذا التطور الكبير الذي يطرح حاليا إشكاليات و علامات استفهام جديدة حول الانفتاح على المبادلات و التدفقات المالية ،و آثار الشمولية في إعادة تخصيص الموارد و تنامي ظواهر التهميش ، عدم المساواة و الفقر.

و تبين الإحصائيات المقدمة في هذا المجال (PNUD,2000) أن ما يقارب 5 % من سكان هذه المنطقة يعيشون ب 1 دولار يوميا أي حوالي 11 مليون شخص ،و إذا أخذنا بعين الاعتبار سقف الفقر ب 50 دولار شهريا (السقف المعتمد من طرف الدول المتوسطية) ،فان عدد الفقراء على مستوى هذه المنطقة يناهز 20 % من إجمالي السكان.

إن الشراكة الأوروبية المتوسطية التي تحققت في سلسلة من اتفاقيات ارتباط بين الشركاء المتوسطيين و الاتحاد الأوروبي ، و أربعة من هذه الاتفاقيات المعروفة باتفاقيات « الجيل الجديد » قد وقعت في المنطقة المتوسطية (تونس ، إسرائيل ، المغرب والأردن) ، لا يمكنها أن تعمل على تحقيق النمو المتوازن و المتجانس إلا

*أستاذ مساعد -مكلف بالدروس

إذا اخذت على عاتقها تحقيق الأبعاد و الأهداف الثلاثة الآتية ، كما وردت في إعلان برشلونة الذي يحتوي على المبادئ و الأسس لشراكة مستقبلية بين أوروبا و دول حوض البحر الأبيض المتوسط:

- ✓ البعد الاقتصادي و المالي.
- ✓ البعد السياسي و الأمن.
- ✓ البعد الاجتماعي.

ورغم الاختلاف في مستويات النمو الاقتصادي ، اختلاف هياكل السوق وتباين في أنماط الطلب ، نوعية قوة العمل و هياكل الأنظمة الإنتاجية بين دول الاتحاد الأوروبي و الدول المتوسطية الشريكة ، و لضمان فعالية الشراكة المقترحة ما بين الطرفين ، فيجب أن يتم ذلك في إطار من التنمية المتبادلة و المتوازنة .

و لقد بينت التجارب عبر أنحاء العالم ، أن أشكال النمو المقترحة في مثل هذه الحالات و التنافس المعتمد على ميكانيزمات السوق ، عندما لا يكون مترافقا مع عمل متوازن و متكيف وسياسات مرافقة من اجل الحماية الاجتماعية ، فانه يؤدي إلى خلق أشكال جديدة من الفقر التي تخص شريحة من الفئات المهمشة اجتماعيا ، مما يؤدي إلى تنامي ظاهرة اللامساواة و إلى مزيد من التهميش .و نشير إلى وجود العديد من الدراسات التي ترى بأنه ليس هناك أي تناقض ما بين النمو ، الاستقرار الاقتصادي الكلي ، انفتاح الاقتصاديات ، ضرورة التحرير ، ابتعاد الدولة عن النشاط الإنتاجي و محاربة الفقر ، بشرط أن توضع هذه الأخيرة في نفس مستوى الانتقال الاقتصادي و المالي ، و لقد تدعمت هذه القناعات بالعديد من الدراسات و الأعمال (Ali A,Ali & Ibrahim A,Elbadawi,1999) التي بينت أن التضخم ، البطالة و نقص النمو لها آثار على عدم المساواة ، بينما الانفتاح الاقتصادي على التجارة و الاستثمار الدولي له اثر إيجابي على التنمية البشرية . و تكمن هنا أهمية دور الدولة في هذه الحالات من خلال وضع الإجراءات الكفيلة بإعادة التوازن و التصحيح الاجتماعي الضروري عن طريق الجباية ، العمل التربوي و الثقافي ، العمل الاجتماعي ، تشجيع كل الإجراءات التي تساهم في التقليل من ظاهرة الفقر (Amoroso B & A ,Gallina, 2000) . هذه الأخيرة تمثل تحديا كبيرا و هاما للشراكة الاورو-متوسطية ، كونه يخص الدول المتوسطية الشريكة و الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على السواء من حيث تشابه الأشكال الجديدة للفقر من اتجاهاتها و انتشارها تبعا للتطور الحضري العام.

1-تطور أشكال الفقر في دول حوض البحر الأبيض المتوسط :

لقد عرفت ظاهرة الفقر في دول حوض البحر الأبيض المتوسط الشريكة في مسار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي عدة تطورات هامة . ولقد مست هذه التطورات و التغييرات طبيعة و أشكال هذه الظاهرة ، فإلى جانب الفقر الكلاسيكي المعروف و الذي يتميز بظروف المعيشة السيئة و القاسية جدا ، فلقد تطور شكل جديد من أشكال الفقر يختلف عن الشكل الأول ويرتبط بالنزوح الريفي و التصحيحات الناتجة عن تطبيق برامج للتعديل الهيكلي و التغير في تخصيص الموارد في العديد من الدول المتوسطية.

هذا الشكل الأخير الناشئ ، و الذي يتواجد حتى عل مستوى الدول المتقدمة ، يتواجد أساسا على مستوى المناطق الحضرية و يتميز بميكانيزمات التهميش و الاستبعاد من عالم الشغل ، مجتمع الاستهلاك و الدوائر و الشبكات الاجتماعية للتضامن . مع الإشارة إلى المساهمة القوية لظاهرة الهجرة المحلية و الدولية في تشجيع هذا الشكل من الفقر.

و يعتبر الفقر المستوطن على مستوى الأرياف الشكل الكلاسيكي المعروف عند الاقتصاديين ، علماء الاجتماع و حتى السياسيين لظاهرة الفقر ، كما أننا يمكن أن نحدد خمسة أنواع من أشكال الفقر الريفي

auvreté rurale) ، و التي تتواجد بمستويات و درجات مختلفة في العديد من الدول المتوسطية (FEMISE ,rapport annuel,1999) :

جيوب الفقر المتواجدة في محيط غني و التي ترجع إلى غياب الإمكانيات المادية.

- فقر ظرفي و الذي يمكن أن يتواجد في المناطق المعزولة و الناتج عن الجمع بين غياب الإمكانيات المادية و وضعية العزلة.
- الفقر الناتج عن الضغط الديموغرافي الذي يزيد من غياب الإمكانيات المادية و يحد من توفر و الحصول على الموارد الطبيعية المختلفة و الضرورية للحياة.
- فقر متفرق ناتج عن الكوارث الطبيعية ، إلى عدم توفر الأمن . . . الخ.
- فقر مستمر و مستوطن ناتج عن العزلة ، غياب النفاذ إلى التكنولوجيا ، و غياب راس المال.

و إذا كان هذا الشكل (الفقر الريفي) يبقى هو الشكل المهيمن في العديد من الحالات ، فانه يساهم عن طريق النزوح الريفي في ارتفاع عدد الفقراء على مستوى المحيط الحضري، اذ نشير على سبيل المثال ، إن معدل الفقر الريفي قد انخفض ما بين 1987 و 1994 ، بينما ارتفع الفقر الحضري . و إذا كان الفقر الريفي يتميز بظروف مادية قاسية و سيئة ، فان الفقر الحضري هو عبارة عن تهميش و استبعاد من :

- ✓ سوق العمل (عدم القدرة على الحصول على مناصب عمل ، لعدم توفر بعض الشروط الخاصة بالمستوى و التأهيل : البطالة هي 3 مرات اكثر أهمية في المدن منها في القرى) .
- ✓ مجتمع الاستهلاك الناشئ : عدم المساواة في المداخيل في المدن يتزايد و يرتفع في المدن من القرى.
- ✓ السكن : بسبب ارتفاع أسعار السكنات ، مما يؤدي إلى ظهور السكنات الفوضوية و الموازية.
- ✓ العالم الشرعي : اللجوء إلى شبكات من العلاقات الموازية مما يؤدي إلى أشكال مختلفة من الانحراف (الأجرام الحضري) ، المخدرات ، (11.3% في تركيا في السنوات الأخيرة) ، هذه النقطة الأخيرة على الخصوص جد مهمة لانه عند حد معين ، تتطور في المخيلة الجماعية و الرأي العام أن هناك علاقة ما بين الفقر و الإجرام.

كما أننا نشير إلى انه في الوقت الراهن ، ليس هناك إجماع حول تعريف عالمي لمن يمكن اعتباره فقيرا ، و في نفس الوقت هناك نقص نسبي للمعطيات حول الدول النامية ، يمثل عائقا هاما أمام وضع و تحديد طبيعة الفقر و انعكاساتها على المناطق الاورو-متوسطية .

و من اجل الاطلاع و التعرف على معظم الدراسات و الأبحاث التي تمت في مجال الفقر و التنمية البشرية (FEMISE,rapport annuel,2000) ، يمكن أن نشير إلى :

1- ما يطلق عليه بعض الاقتصاديين **"الفقر الاقتصادي"** (Pauvreté économique) : و الذي يقاس انطلاقا من سقف معين من الفقر المطلق ، الذي يعرف انطلاقا من سعر سلة من السلع الأساسية ، هذا السقف حدد عند 1 دولار يوميا حسب كل شخص ، أما عن حالة الفقر المطلق (Extrême pauvreté) فتتحدد عندما يكون 20% من السكان تحت هذا السقف المشار إليه . يضاف إلى ذلك ، سقف الفقر النسبي ، الذي يختلف حسب الدخل المتوسط و نفقات الاستهلاك المتوسطة لمجتمع ما . فليس المقصود هنا التحليل بالمقارنة بالاحتياجات الأساسية و لكن بالرجوع إلى مستوى المعيشة المتوسط لمجتمع الدراسة .

الجدول رقم 1 : مؤشرات التنمية البشرية و الفقر

	مؤشر التنمية البشرية 1980	مؤشر التنمية البشرية 1997	حصة السكان الذي يملكون اقل من 1 دولار (1990)	حصة السكان الذين يملكون اقل من 2 دولار (1990)	معامل GINI (1990)
فرنسا	0.848	0.875	-	-	32.7
إيطاليا	0.824	0.842	-	-	31.2
إسبانيا	0.814	0.871	-	-	32.5
إسرائيل	-	0.883	-	-	35.5
قبرص	-	0.87	-	-	-
اليونان	0.729	0.867	-	-	-
مالطا	-	0.85	-	-	-
ليبيا	-	0.756	-	-	-
لبنان	-	0.749	-	-	-
تركيا	-	0.728	-	-	-
الأردن	-	0.715	2.5	23.5	43.4
تونس	0.51	0.695	3.9	22.7	40.2
الجزائر	0.511	0.665	2.0	17.6	35.3
سوريا	-	0.663	-	-	-
مصر	0.432	0.616	7.6	51.9	32.0
المغرب	0.425	0.582	2.0	19.6	39.2

__Source__: PNUD & Banque mondiale,2000.

2- ما يطلق عليه «بالفقر الإنساني» (Pauvreté humaine) ، و هو عبارة عم مصطلح متعدد الأبعاد و يرتكز على فكرة مفادها أن الفقر يترافق مع غياب الفرص و الاختيارات الضرورية للتنمية البشرية.

و على هذه الأساس نجد ان PNUD قد طورت لأول مرة و في 1990 ما يسمى « مؤشر التنمية البشرية » (HDI) الذي يتراوح ما بين 0 و 1 . هذا المؤشر يرتكز على ثلاثة معايير أساسية للتنمية البشرية و هي :

- مدة الحياة التي تقاس بمعدل العمر (Espérance de vie) .
- التعليم (الذي يقاس بدرجة التمدرس في المستوى الابتدائي و الثانوي) .
- و مستوى المعيشة الذي يقاس عن طريق الناتج المحلي الإجمالي / حسب كل ساكن.

أما في حالة الدول النامية ، فإننا نأخذ كذلك بعين الاعتبار ما يسمى «مؤشر الفقر البشري» و الذي تم إدماجه في 1997 و سمي ب: HPI-1 : ويراعي نسبة السكان الذين يكون معدل العمر اقل من 40 سنة ، نسبة الشباب الأمي و تدني مستوى و ظروف الاقتصادية الأساسية اعتمادا من نسبة السكان الذين لم يتمكنوا من الوصول إلى التغطية الصحية ، الماء الصافي ، معدلات سوء التغذية لدى الأطفال.

ما هي أهم أسباب الفقر في هذه المنطقة ؟

كل الدراسات تبين أن هناك العديد من الأسباب التي تعتبر مصدرا لتطور الفقر في دول حوض الأبيض المتوسط و يمكن أن نشير إلى ما يلي :

- ✓ الضغط الديموغرافي و ارتفاع معدلات نشاط النساء الذي يؤدي إلى فائض في اليد العاملة التي تتجه نحو سوق العمل الحضري ، الوطني أو الأجنبي ، إذ يوجد حاليا في الاتحاد الأوروبي اكثر من 5 ملايين مهاجر في المنطقة ، 60 % منهم هم من اليوغسلاف و الأتراك (ألمانيا تستقبل لوحدها 80 %) ، و 40% من المغاربة المقيمين اغلبهم في فرنسا. و على مستوى ضواحي المدن الأوروبية يتطور شكل الفقر الحضري يشبه تماما ما هو موجود في المدن المتوسطية..
- ✓ الانخفاض النسبي في النشاطات الفلاحية ، و انخفاض قدرتها على امتصاص الشريحة من السكان في سن العمل.
- ✓ الانخفاض المحسوس لدور الدولة كموفرة لمناصب العمل بسبب برامج الاستقرار و الانتقال الاقتصادي.
- ✓ مجهودات إعادة تخصيص الموارد التي يفرضها الانفتاح الاقتصادي.
- ✓ تناقص إمكانيات الإعانات الاجتماعية و التي تعتبر الوسيلة الوحيدة التي تساعد البطال ذات المدة الطويلة من عدم وقوعه في البؤس.

أما عن وضعية الفقر في الدول المتوسطية ، فنشير إلى انه في الثمانينات فان الفقر تراجع في الدول المتوسطية الشريكة ، رغم أنها كانت تقع اقرب من 30 % تحت مؤشر التنمية البشرية لدول شمال المتوسط في نهاية التسعينات. و لقد تطورت معدلات التنمية البشرية لدول حوض البحر المتوسط ما بين 30 % و 40 % منذ 20 سنة الأخيرة ، مقارنة مع كل من فرنسا و إيطاليا فان هذه المؤشرات لم تتطور إلا بنسبة 3 % و 2 % على التوالي و في نفس الفترة . فهناك إذن عملية تقارب لا نزاع فيها . كما انه يجب الإشارة إلى أن التطورات المحققة من طرف الدول المتوسطية الشريكة على مدى العشرين سنة الأخيرة في مجال التنمية البشرية تفسر على أساس :
*تحسن صافي في مجال التغطية الصحية (وفيات الأطفال و معدل العمر).
*انخفاض عدم المساواة ما بين الرجال و النساء في مجال التربية و التعليم.

هذه التطورات التي حققتها أغلبية الدول المتوسطية هي المحددات الأساسية للانخفاض الحالي في معدلات الخصوبة و التحول الديموغرافي الذي تعرفه حاليا المنطقة . إن حجم سرعة هذه الحركة ايجابي ، و يترافق مع انخفاض مرتقب لمعدل نمو السكان الأقل من 15 سنة (من 0.25 % في 2000 إلى 2015)، كما انه حاليا يتم تشجيعه عن طريق الأعمال المركزة بالنسبة للشرائح الأقل فقرا في المجتمع ، و هذا ينطبق اكثر على العالم الريفي حيث أن معدل الخصوبة فيه اكبر في بعض الحالات من 80 % من المعدل في المناطق الحضرية.

يبقى لنا ان نشير إلى ان 17.6 % من السكان في الجزائر يعيشون ب : 2 دولار يوميا على الأقل ، 19.6 % في المغرب ، 22.7 % في تونس ، و23.5 % في الأردن و اكثر من النصف من السكان (51.9 %) في مصر (PNUD,2000). هذه الوضعية تترافق بعدم المساواة في توزيع المداخيل (معامل GINI الذي يتراوح ما بين 0 -عدم مساواة قوية إلى 1 -مساواة مطلقة) : 32 في مصر ، 35.3 في الجزائر ، 39.2 في المغرب . و إذا أخذنا من جهة أخرى مؤشر الفقر ، فان 32.4 % من سكان الدول العربية المتوسطية تعيش في ظروف فقر قاسية جدا ، و افضل الشروط تلك الموجودة في كل من الأردن (9.6 %) ، لبنان (11.3 %) ، ليبيا (6.4%)، تركيا (16.6 %)، بينما هذه الظروف هي اقل في كل من مصر و المغرب (33 % و 39.3 % على التوالي). و على هذا الأساس مثلا ، فان 12 % من المغاربة يمكن أن يكون معدل أعمارهم اقل من 40 سنة (مقابل 3 %

مـن سكان دول مـنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية) ، و أن 51 % من الأتراك لا يستطيعون الحصول على الماء الصالح ، و أن 15 % من أطفال سكان مصر الأقل من 5 سنوات أوزان أجسامهم تبين سوء التغذية .

و من اجل تلخيص هذه الملاحظات نستطيع أن نقول :

- نلاحظ هبوط على المدى البعيد للفقر و هو محسوس في الدول العربية المتوسطية.
- هـذا الهـبوط قـد تعـاكس في السنوات الأخـيرة بعـودة للفقر و المتمركز في المناطق الريفية و اقل حدة في المناطق الحضرية و الساحلية.
- هـناك نسـبة كـبيرة مـن مستويات الفقـر عند الأسر الموجودة في حالة بطالة و الأشخاص الذين يعملون في القطاع الموازي.

جدول رقم 2 : العمالة و الأجور في القطاع العمومي في بداية التسعينات

	العمالـة في القطـاع العمومـي ، % مـن العمالة الإجمالية	الأجـور في القطـاع العمومـي ، % الـناتج المحلي الإجمالي	الأجـور في القطـاع العمومي ، مركب من الـناتج المحلـي / كـل شخص	الأجـور في القطـاع العمومـي / الأجـور في القطاع الخاص
الجزائر	24.8			
مصر	25.8			
الأردن	15.2			
لبنان	8.1			
المغرب	8.3			
سوريا	13.7			
تونس	13.5			
السـلطة الفلسطينية	16.6			
شمـال إفريقيا و الشرق الأوسط		9.8	3.4	1.3
آسيا		4.7	3.0	0.8
OCDE		4.5	1.6	0.9
إفريقيا		6.7	5.7	1.0
العالم		5.4	3.0	0.8

Source: ERF:"Economic trends in the MENA region",2000.

2-أثر الانتقال الاقتصادي و منطقة التبادل على ظاهرة الفقر في الدول المتوسطية :

كمـا تشير إلـيه العديـد من الدراسات الاقتصادية ، فان الاستقرار الاقتصادي الكلي الذي طبق في العديد من دول حوض البحر المتوسط ، قد أدى إلى خلق أشكال جديدة من الفقر ، كما أن برامج التعديل الهيكلي هي أيضا كـان لهـا آثـار سـلبية مـن الناحـية الاجتماعـية على بعض شرائح المجتمع . و على هذا الأساس يرى العديد من

الاقتصاديين و حتى السياسيين على مستوى النقاش الدائر حاليا حول مشروع الشراكة الاور-متوسطية وآثارها الاقتصادية و الاجتماعية ، ضرورة الأخذ بعين الاعتبار مشكلة الفقر وإيجاد ميكانزمات فعالة لمعالجتها ، إن لم يكن على المدى القصير ، فعلى الأقل على المدى المتوسط أو على المدى الطويل (ضرورة إيجاد حوالي 45 مليون منصب شغل في العشرين سنة القادمة من اجل الاحتفاظ بالمعدل الحالي للبطالة ، و 20 مليون منصب شغل إضافي إذا كنا نريد إلغاء مشكلة البطالة).

نشير إلى انه في هذه المرحلة الانتقالية ، فان القطاع العمومي هو في حالة تراجع لصالح القطاع الخاص ، كما أن تحرير المبادلات سيعمل على تقليص كفاءة القطاعات المانيفاكتورية المحمية بقوة في العديد من الدول المتوسطية . و يتوقع أن يكون جزء هام من الفئة النشيطة من بين الفئات الأكثر عرضة للآثار السلبية لذلك . كما انه من خلال المعلومات المتوفرة ، نلاحظ أن برامج التعديل الهيكلي قد عملت على تخفيض جذري لفرص العمالة في القطاع العمومي ، إضافة إلى أن مستوى العمالة في المؤسسات العمومية قد عرف انخفاضا كبيرا (تصفية العديد من المؤسسات ، الخوصصة ، التحرير ... الخ). أما فيما يخص المؤسسات الخاصة سواء كانت تقليدية أو عصرية ، فلقد بينت العديد من التحقيقات التي سمحت بتحليل تطور والهيكلة القطاعية للعمالة من 1988 إلى 1998 و خاصة في مصر (1998) أن هذه المؤسسات عملت على تفضيل و تشجيع عمل الرجال بدل عمل النساء . و بينت هذه الدراسات (R. Assad,2000) أن ضحايا التصحيح الهيكلي الذي طبق في مصر هم أساسا النساء : إذ أنه في الوقت الذي نجد فيه أن 61 % من النمو الإجمالي لمناصب الشغل للرجال تم في القطاع الخاص غير الزراعي من سنة 1988 إلى يومنا هذا ، فان 82% من نمو العمالة النسوية يرجع إلى القطاع الزراعي غير المأجور . إضافة إلى ذلك نجد انه بينما معدل مشاركة النساء قد ارتفع ب: 4 نقاط سنويا على مدى عشرية الدراسة ، فان معدل البطالة عند النساء هو ضعف البطالة عند الرجال.

- إن الانفتاح الاقتصادي من الناحية النظرية المعروفة سيكون له عدة آثار :
- تطور قطاع التصدير مما يؤدي إلى خلق مناصب شغل جديدة.
- القطاع المنافس للواردات سيعرف العديد من الصعوبات ، و يخسر العديد من مناصب الشغل.
- توزيع المداخيل سيحول لفائدة القطاعات التصديرية و على حساب القطاعات الأخرى مما سيؤدي إلى الإسراع بظاهرة النزوح الريفي.
- سيستفيد المستهلك من فائض ، إذا وظف و حول بطريقة جيدة عن طريق الوساطة المالية ، فيمكنه أن يزيد من تراكم راس المال.
- الإنتاجية سترتفع كما أن معدلات التبادل ستتحسن.

إن هذه الميكانزمات معروفة و بارزة في الدول التي توجد في مراحل متقدمة من التدويل (تركيا ، تونس و المغرب) ، و النتائج الجيدة تظهر أن هناك ديناميكية جديدة في خلق مناصب الشغل الجديدة . إلا أن ذلك لا يمنع من ظهور أيضا العديد من جيوب الفقر التي تخص فئة العاملين غير المؤهلين و الأقل حركة و المتمركزون في القطاعات المنافسة من طرف الواردات . و حسب بعض التقارير الواردة مثلا من طرف الرسميين التونسيين المكلفين بالتنمية الاقتصادية ، فان مناصب الشغل المعنية مباشرة بتحرير السلع المسجلة في القائمة 3 و 4 (السلع التي خضعت للتدمير الجمركي) تقدر ب 20000 منصب شغل (FEMISE,2000).

إن الانتقال الاقتصادي سيكون له أيضا انعكاسات على ظاهرة الفقر و لكن سيكون ذلك مع مراعاة المميزات الاقتصادية لكل دولة. و في بداية السبعينات يمكن ملاحظة ظاهرتين في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط :

➢ تكاليف في الأجور تقترب من 10 % من الناتج المحلي الإجمالي أي ضعف مستوى المتوسط العالمي. و الأجور في القطاع العام عالية جدا من الأجور في القطاع الخاص. هنا أيضا هذه النسبة هي أعلى النسب مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم . و على هذا الأساس ، فان الانتقال الاقتصادي و التي من آثارها تخفيض مستوى العمالة في القطاع العمومي ستؤدي طبيعيا إلى ارتفاع مستويات البطالة و تخفيض معدل الأجر المتوسط ، مما سيعمل على الرفع من مشكلة الفقر و تخفيض مستوى المعيشة، و نظرا لغياب التامين على البطالة في العديد من الدول المتوسطية فان الدخول إلى عالم البطالة سيصبح أمرا حتميا بالنسبة للبطال.

➢ الظاهرة الثانية تخص سوق العمل ، فالميزة العامة لسوق العمل في المنطقة المتوسطة تتمثل في طبيعتها الازدواجية ، وجود عمل رسمي و عمل غير رسمي (موازي). فسوق العمل غير الرسمي يتميز بدخول و خروج جد بسيط و بإنتاجية ضعيفة لانه محررا كليتا من كل الضغوطات ، كما أن هذا القطاع لعب دورا مركزيا في خلق مناصب شغل منذ 25 سنة الأخيرة . كما أن العمال المتواجدون بهذا القطاع (على العموم حضري) يوجدون خارج أي تنظيم رسمي ، إذن العمالة متغيرة و تتميز بمكافأة ضعيفة ، غياب التامين الاجتماعي و التقاعد . و هي على العموم مهددة بالأشكال الجديدة للفقر.

إن الانتقال الاقتصادي سيكون له إذن اثر مزدوج :

✓ تخفيض العمالة في القطاع العمومي مما يؤدي إلى تضخم القطاع غير الرسمي الذي سيعرف توسعا كبيرا نتيجة لذلك.

✓ و لكن في نفس الوقت و نظرا للمخاطر المتعلقة بالقطاع غير الرسمي ، ضعف الأجور و ظروف العمل الصعبة ، فيمكن أن تؤدي إلى خطر الرفع من الفقر المتوسط ، إذا كان القطاع غير الرسمي لا يندمج تدريجيا في نظام من التنظيم الوطني. و على هذا الأساس نرى ضرورة إدخال العديد من التعديلات لسير سوق العمل الذي يجب أن يقدم ضمانات جديدة في مجال البطالة ، التقاعد و التغطية الصحية. و إذا عدنا إلى دول منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط ، فنجد أن اغلبها قد التزمت ببعض الإجراءات التي ترمي إلى :

أ. الرفع من مرونة سوق العمل الرسمي ، و هو عمل ضروري من اجل اندماج القطاع الرسمي في عملية الضبط الاقتصادي ، و هنا نجد أن الحكومات قد قامت بتعديل الإطار التشريعي و التنظيمي للعمل في بعض القطاعات الاقتصادية ، كالتامين على العمل ، إمكانية و ظروف تسريح العمال ...الخ.

ب. التطوير التدريجي (حسب الوسائل المتوفرة) للشبكة الاجتماعية للتامين على العمل.

و في هذا الإطار فان تطوير القطاع الذي يسمى « المؤسسات المصغرة « ، سيلعب دورا كبيرا و محددا في خلق العديد من مناصب الشغل . و نلاحظ انه منذ بداية سنوات السبعينات ، فان القطاع غير الرسمي للمؤسسات المصغرة استطاع أن يخلق مناصب شغل برتم أعلى من نمو الفئة النشيطة من السكان أي ما يعادل 4.4 % من النمو السنوي المتوسط لعدد المؤسسات و 5.3 لمناصب الشغل (M.Abdel fadil,2000) . و ما يميز هذا القطاع انه على العموم متواجد في نشاطات غير قابلة للاتجار و انه عندما يكون محل نشاط قابل للاتجار (الملابس الجاهزة) فانه سيعاني من الانفتاح الاقتصادي إذا لم يكن هناك العديد من إجراءات الدعم و التشجيع.

كما انه حسب بعض التقارير فن ما يسمى القرض المصغر يحضى بأهمية قصوى على مستوى منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط رغم انه لا يمثل علاجا كافيا لظاهرة الفقر ، فهي تخص بدون شك الشرائح الأكثر فقرا للسكان و لكن لا يسمح بالخروج الحقيقي من هذه المشكلة . فيجب أن يندمج في برنامج اكثر اتساعا يرمي على المستوى المحلي إلى اقتراح تشكيلة متنوعة من الخدمات المالية (UNRISD,2000) . هذه الخدمات ستعمل على تسهيل استثمار المداخيل المحولة من طرف العمال المهاجرين. هذه التحويلات من المداخيل تلعب دورا هاما في تحسين مداخيل السكان. و تشير الإحصاءات إلى انه ما بين 1970 الى 1995 فان التحويلات الإجمالية من المداخيل الخاصة و المعاد تحويلها قد انتقلت من 2 إلى 70 مليار من الدولارات، نمو

يقارن بالتدفقات السنوية للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي انتقلت من 30 مليار في 1990 إلى 120 مليار من الدولارات في 1997 (على وجه المقارنة نشير إلى أن 1.5 مليون من المهاجرين المكسيكيين يعيشون و يعملون في الولايات المتحدة ، يقومون بإعادة تحويل ما يناهز 6 ملايير دولار إلى المكسيك).

جدول رقم : المؤسسات الصغيرة و الصغيرة في كل من لبنان، مصر ، الأردن و سوريا

الدولة / السنة / القطاع	تصنيف المؤسسة	% من المؤسسات	% من العمالة
لبنان 1994	من 1 إلى 9 منصب شغل	88.8	44.7
	متوسط	10.8	36.2
	اكثر من 100 .	0.4	19.1
مصر 1996	من 1 إلى 9	98.3	77.3
	متوسطا	1.7	20.6
	كثر من 100	ضعيف	2.1
الأردن : الصناعة	من 1 إلى 5	89.5	45.7
	متوسطا	8.7	15.3
	كثر من 24	1:8	39
التجارة	من 1 إلى 5	93.2	60.7
	متوسطا	5.8	11.4
	كثر من 24	1	27.9
سوريا	من 1 إلى 9	98.3	90.6
	اكثر من 10	1.7	9.4

Source:M.Abdel Fadil 2000,ibid,p12.

على العموم ، فقطاع المؤسسات المصغرة يعمل حسب الطرق التالية (M.Abdel fadil,2000 & B.Amoroso,A.Gallia,2000b) :

- كثافة رأسمالية ضعيفة .
- ملكية عائلية .
- رأسملة ضعيفة و لجوء أقل إلى النظام المصرفي و لرأس المال - الخطر ، و في نفس الوقت لجوء هام إلى القروض غير الرسمية.
- هياكل تنظيمية ضعيفة.
- ضعف مستوى التأهيل ، و إنعدام جهود التكوين.
- غياب التامين الاجتماعي ، مدة العمل كبيرة (حوالي 50 ساعة في بعض الدول المتوسطية) ، ليس هناك تنظيم صحي ، عمل الأطفال.
- عراقيل النمو في هذا القطاع كبيرة و مرتبطة بضعف الدخول إلى القرض ، صعوبات الدخول إلى سوق أوسع ، غياب قدرات التسيير و التنظيم.

- استعمال واسع لليد العاملة العائلية

و على العموم فان هذه المؤسسات تنتظم في شكل Clusters حيث أن مستوى التخصص جد ضعيف ، كما أن هذه المؤسسات تنتج نفس السلع و موجهة لنفس الأسواق . اكثر من ذلك ،فان «منافسة الجار» لا تمثل تهديدا حقيقيا ، القرب يشجع معرفة المعلومات حول التقنيات الجديدة و الأسعار، كما أن العمل الإنتاجي قائم أساسا على استعمال المدخلات المحلية ، مما يسمح بخلق « رأس مال من العلاقات (Capital relationnel) و تراكم للمعرفة.

و لقد عانت هذه المؤسسات المصغرة من سياسات التصحيح الهيكلي المطبقة في العديد من دول حوض البحر الأبيض المتوسط ، و ظهر تأثير ذلك على التخفيض في الطلب ، و العمل على غلق العديد من منافذ هذه المؤسسات . و نشير إلى أن الانفتاح الاقتصادي للدول الشريكة للاتحاد الأوروبي قد ساهم في تخفيض المنافذ المحلية ، مما أدى إلى ميل الطلب نحو السلع المتنوعة ، و لكنها مستوردة في أغلبيتها من دول الاتحاد الأوروبي نتيجة للتدمير الجمركي ، و كما هو معروف فان ذلك سيكون له تأثير على مستويات العمالة و على ظاهرة الهجرة.

إن هذا التأثير سيؤدي حتما إلى ظهور إتجاه لدى المؤسسات المصغرة في تبني صيغة القطاع الموازي . و تظهر هنا الأهمية الاستراتيجية التي يمثلها إنقاذ النسيج الإنتاجي المحلي و يبرز ضرورة خلق مؤسسات محلية لتطوير المؤسسات المصغرة ، و التي تسمح بتطوير و امتلاكها لمصادر المعرفة و التجديد و خاصة مخزون المعرفة المتوافر في القطاع الموازي. و الفكرة نظريا بسيطة تتمثل في أنه حينما نستطيع إنقاذ إمكانيات المرونة و التكيف و القدرة على التجديد لدى هذه المؤسسات ، فإننا سنسمح لها بإعادة السيطرة على الأسواق المحلية و اكتساب الطلب المحلي. هذه الميكانيزمات ستعمل على إنعاش هذا القطاع و ضمان بقاءه و احتفاظه بمناصب الشغل.

إضافة إلى الآثار المشار إليها سابقا و الناتجة عن التدمير الجمركي ، بسبب الإصلاحات الاقتصادية و الانتقال الاقتصادي ، فهناك إجماع سياسي حول إمكانية جعل هذه الإصلاحات اكثر فعالية و نجاعة و القيام بالتعويضات الضرورية من خلال إعادة تخصيص القطاع العمومي و انخفاض العمالة في هذا القطاع . و لكن نشير إلى أن هذا العمل يبقى ناقصا لانه يتجاوز الإمكانيات المالية لدول حوض البحر الأبيض المتوسط. و من اجل ذلك تعمل الوكالات متعددة الأطراف على الرفع من برامج الإعانات المخصصة لتكثيف مناصب العمل ، في العادة عن طريق تعديل القواعد التي تحكم القروض التي تمنحها من اجل السماح بدفع تخصيصات من اجل إعادة هيكلة القطاع العمومي ، و ضرورة اعتبار هذه النفقات كاستثمارات و ليس كنفقات جارية (M.El jafari,2000) .

كما أن هناك سياسات إضافية قد تم وضعها حيز التطبيق ، و ذلك من اجل تسهيل الانتقال الاقتصادي و من اجل السماح بإعادة تنظيم العمال . هذه السياسات يطلق عليها اسم سياسات تنشيط سوق العمل (Politiques actives du marché du travail) التي تدمج خدمات الاستشارة و التوظيف ، التكوين و إعادة تحويل العمال إلى نشاطات أخرى ، إعانات إدماج العاطلين عن العمل ، أشغال عمومية و دعم الأجور ، و في بعض الحالات ، كحالة الجزائر ، فان هذه السياسات الفعلية ترافقت بإجراءات التعاون ضد البطالة .

3-ما هي الاستراتيجية للقضاء على الفقر :

يجب أولا على هذه الإستراتيجية أن تعمل على تعبئة كل الفاعلين الاقتصاديين و الاجتماعيين و السياسيين ، كما أن الشراكة الاورو-متوسطية عليها أن تأخذ بعين الاعتبار المحور الاجتماعي ضمن اهتماماتها ، كما أننا لا نسى الدور الذي يمكن أن تقوم به الدول المتوسطية الشريكة و المعنية بمسالة الشراكة

مـع الاتحـــاد الأوروبـــي ، و أخيرا فـان لمشاركـة الفقراء دورا لا يستهان به مـن خلال مساهمة المجتمع المدني ، و الجمعيات غير الحكومية في إيجاد الحلول الناجعة و الكفيلة بتقليص مشكلة الفقر.

أ. مـن الضـروري الإشـارة إلى أهمـية الشـراكة و دور إنشـاء مـنطقة التبادل الحر في وضع حيز التطبيق للمـيكانزمات الضـرورية الـتي تضـمن معالجـة جماعـية للمشـاكل الاقتصـادية و الفقـر مـن خـلال السياسـات المـرافقة لإنشـاء مـنطقة التـبادل الحـر، وبرامج الإعانات في إطار MEDA المقدمة للدول المتوسـطية و هـذا يفـترض :* تـبني تعـريف مشـترك للفقر و إعداد معطيات مماثلة لكل الدول التي تشارك في مسار برشلونة و مشروع الشراكة. *تحديد معيار أدنى و مشترك يسمح بالتنمية البشرية ، انطلاقـا مـن مفهـوم « المواطـن الاورو- متوسـطي ». * يجب وضع حيز التطبيق لنظام دقيق يسمح بـتحديد آثـار الشـراكة على الفقر .*خلق منتدى اورو-متوسطي مكلـف بتحديد السياسات المشتركة و القادرة على تخفيض التهميش الاجتماعي في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط.

ب. أمـا عـلى مستوى دول حـوض الـبحر الأبـيض المتوسـط و الشـريكة في مسـار الشـراكة ، فعليها العمل بإيجاد أشكال جديـدة مـن الإصـلاحات الضـرورية مـن اجل خلق شبكة اجتماعية تسمح بالانتقال الاقتصادي و هـذا يخص :*الإصلاح المؤسسـاتي لشـبكة الحمايـة الاجتماعـية. *ترقـية ميكانزمات تخصـيص الأسواق العمومية للخدمات الاجتماعية، كمساعدة التامين الاجتماعي ، التكوين ، الإعانة عـلى الـتكوين المهـني. *وضـع حـيز التطبـيق لـبرامج نوعـية قائمـة على معايير انتقائية و موجهة لإشـباع الاحتـياجات العمرانـية ، و خاصـة احتـياجات العـالم الريفي ، تطوير المؤسسات المصغرة. * تعميم أنظمة التامين على البطالة.*كما أن التنمية الريفية و المحلية يجب أن يكون من أهم أهدافها :تخفيض الفقر و سوء التغذية عن طريق الإنتاج الغذائي ، خلق مناصب الشغل ، استثمار في التنمية البشـرية ، و عـلى الخصـوص التعلـيم ، التكوين و محاربة الأمـية ، تسهيل دخول الفقراء في الريف إلى المصـادر الطبيعية ، الهياكل القاعدية و الخدمـــات الاجتماعية و الأساسية ، وضع حد لانهيار البيئة و تشجيع الاحـتفاظ بـالموارد الطبيعـية الأساسـية . فالتنمـية الريفـية لا تقتصـر فقـط على تنمية الفلاحة ، و لكن يجب أيضا تشجيع خلق نشاطات ريفية أخرى في ميادين متنوعة.

ت. أمـا لضـمان المشاركة الفعالـة للفقـراء ، فـان الأمـر يتطلـب : * خلق جو من الثقة و احترام الحريات المدنـية . *تطويـر قـدرات الفقـراء في مجال التربـية و التكوين و التغطية الصحية .* تسهيل تنمية المشـاريع المصغرة. *تنظيم الشـراكة مـا بـين الدولـة و الجماعات المحلية و الجمعيات غير الحكومية الـتي تمـثل الفقـراء و تنشـط في المجـال الاجـتماعي و مجـال التضـامن. *تغيير سلوك الفاعلين الذين يمثلون السلطة المركزية .

قائمة المراجع:

1-Bruno Amoroso , Andrea Gallina: " The impact of the euro -med free trade area on EU social cohesion and economic cooperation in the Europe " presenté à la , conference FEMISE ,Marseulle , toulouz,2000.

2-Keural Dervis , Liberation , 26 juin 2000

3-Ali A, Ali &Ibrahim A,Eibadaoui:"poverty in the arab world:the role of inequality and growth",ERF,1999.

4-PNUD,rapport annuel sur le développement humain,2000

5-Economic forum research:"economic trends in the MENA region",2000.

6-FEMISE,premier FEMISE sur le partenariat euro-méditérranéen,1999.

7-FEMISE,Le partenariat euro-méditerranéen en l'an 2000,Deuxieme rapport FEMISE sur le partenariat euro-méditerranéen,juillet 2000.

8-Ragui Assad:"structural adjustment,demography and the egyhptian labor market in the 1990 's",présentation à la conférence ABCDE,Europe,Banque mondiale,Paris ,26-28 juin2000.

9-M,Abdel fadil:"Asurvey of the basic features and problems of the informal smal and micro entreprise in the arab region",rapport intermédiaire, programme de recherche FEMISE,fev 2000.

10-UNRISD:"visible hands,taking responsibility for sosial development",Geneva,2000.

11-Bruno Amoroso & Andrea Gallina:"the role of the SMEs in the creation of the euro-mediterranean region",contribution au deuxieme ropport FEMISE,juin2000.

12-Mahmoud Ej jafari:"the expected impact of absorbing returning palestinian on the west bank and gaza strip labor markets",ropport FEMISE,fev2000.